الفصل الثاني

منظمة الوحدة الأفريقية

تمهيد:

نشأت منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ وتقرر إستبدالها بالإتحاد الإفريقى خلال عام ٢٠٠٢ بحيث تكون الفترة الفاصلة بين منتصف ٢٠٠١ إلى منتصف ٢٠٠٢ فترة إنتقالية يتم فيها تصفية المنظمة وإنشاء الإتحاد. ولما كان إحلال المنظمة بالإتحاد حدثاً تاريخياً هاماً فى تاريخ المنظمات الدولية لم يحدث بمعنى ما إلا عندما حلت الأمم المتحدة محل عصبة الأمم مع خلاف فى أن الأمم المتحدة والعصبة يعلنان عن نظاميين دوليين مختلفين، فإن دراسة منظمة الوحدة الإفريقية كحالة لها خصوصية معينة تتعلق بمنظمة لعبت دوراً قد يختلف الباحثون حوله فى السياسات الإفريقية طوال ما يربو على أربعين عاماً عاصرت خلالها عدداً كبيراً من المتغيرات الإقليمية أما أهداف الدراسة فهى واضحة وبشكل خاص تهدف الدراسة إلى إستخلاص دروس الأربعين عاماً الماضية لعلها تكون نافعة للإتحاد الجديد وهناك هدف أكاديمى آخر وهو محاولة إستشراف مستقبل الإتحاد على الأقل فى ضوء بحث جدوى إحلاله محل المنظمة، ولماذا لم تستمر المنظمة وما هى الدواعى الملحة التى جعلت إبدال المنظمة بالإتحاد أمراً يستحق العناء.

وهكذا فإن الإطار الزمنى للدراسة هو عمر منظمة الوحدة الإفريقية، وأن إطارها الموضوعى هو كافة جوانب أنشطة هذه المنظمة.

المبحث الأول

إفريقيا من الأستعمار الى الأستقلال

تعاقبت على إفريقيا نظم دولية متعددة أثرت عليها بأشكال مختلفة. فلا شك أن الإستعمار الغربى الذى عرفته إفريقيا بشكل مكثف مع حركة الكشوف الجغرافية فى نهاية القرن الخامس عشر قد تفرغ للحيازة والفتح عندما إستقرت أحوال أوربا بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥ ونشأة الكونسرت الأوربى الذى وضع نظاماً للمحافظة على الوضع الراهن ضد النظم والحركات الثورية. وإعتبر هزيمة نابليون فى واترلو بعد حروب عسكرية واقتصادية عاتية نهاية الثورة الفرنسية .لذلك عرفت الفترة من ١٨١٥ حتى ١٨٨٤-١٨٨٥ - تاريخ إنعقاد مؤتمر برلين- أشد الفترات تكالباً scramble على إفريقيا من جانب القوى الإستعمارية التقليدية والصاعدة مما أوجب تنظيم عملية الإستعمار ووضع ضوابط لها ومعايير الحيازة الإقليمية حتى لا يكون التكالب الإستعمارى سبباً رئيسياً فى الحروب الأوربية التى لم تكن تعدم الأسباب لاشتعالها .ومنذ مؤتمر برلين ساد نظام دولى جديد هو نظام توازن القوى الذى انفرط عقده بإندلاع الحرب العالمية الأولى. وعندما نشأ نظام الإنتداب فى إطار عصبة الأمم، كان حظ إفريقيا خضوعها لأدنى فئات الإنتداب [٢] الأقرب إلى الإستعمار .وعندما إستبدل نظام الإنتداب بنظام الوصاية مع نشأة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ انبسط النظام الجديد على بعض الدول الإفريقية خاصة فى ضوء نتائج الحرب العالمية التى أسفرت عن هزيمة إيطاليا ووضع مستعمراتها تحت نظام الوصاية وصولاً إلى الإستقلال .أما جنوب إفريقيا فقد رفضت التنازل عن إنتدابها

على ناميبيا التى حولت وجودها فيها منذ البداية إلى إستعمار، حتى إضطرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ إلى إعلان هذه الحقيقة، وأنشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لمتابعة وصولها إلى الإستقلال، فى وقت إشتدت الحملة الدولية ضد العنصرية، حتى إنتهى الأمر بتحرر جنوب إفريقيا وإستقلال ناميبيا ومعلوم أن الحملة الدولية العارمة لتأكيد إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية قد إنعكست على إفريقيا فيما شهدته إفريقيا من حركة واسعة لتصفية الإستعمار وهو ما ساعد على إتجاه إفريقيا نحو الوحدة التى إتخذت صورة نهائية وهى منظمة الوحدة الإفريقية منذ عام ١٩٦٣ حتى ٢٠٠١. وقد مرت إفريقيا منذ عام ١٩٦٣ حتى ٢٠٠١ بأنماط دولية ثلاث وهى الحرب الباردة، ثم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأخيراً مرحلة العولمة .وقد تأثرت إفريقيا ومنظمتها الإقليمية بالطبع بهذه التطورات منذ نشأة المنظمة.

المبحث الثاني

نشأة منظمة الوحدة الإفريقية والحرب الباردة

عندما بدأ مسلسل إستقلال الدول الإفريقية كان العالم بالفعل منقسماً أيديولوجياً وسياسياً إلى شرق وغرب، وإقتصادياً إلى شمال وجنوب، فأصبح الشمال والغرب فى جانب، والشرق والجنوب فى جانب آخر فى إنقسام عالمى واسع عرف حروباً وتوترات وتحالفات وسباق التسلح وكل أساليب الصراع، وهى البيئة التى رحل فيها الإستعمار وبدأ ظهور الدول الإفريقية فى حلبة الدول المستقلة. وفى منتصف الخمسينات كانت حركة عدم الإنحياز أو الطريق الثالث فى أوجها من التألق ومقاومة الضغوط السوفيتية والغربية، ولكن الإتفاق كان تاماً بين موسكو وواشنطن على ضرورة إستقلال الدول الإفريقية وتقرير مصيرها وتحقيق وحدتها، ولكن لأغراض متباينة: فموسكو تأمل فى تصفية الإستعمار الغربى وإنشاء تحالف من الدول المستقلة المؤيدة للخط السوفيتى ولطابع النظام السوفيتى، مقابل ذلك كانت واشنطن - يعززها تاريخها النظيف من الإستعمار ورصيد ثروتها فى الحرية والإستقلال منذ نهايات القرن الثامن عشر- تسعى إلى تصفية الإمبراطوريات الغربية المتهالكة والإحلال محلها ضمن سياسة الإحلال replacement التى أعلنتها واشنطن صراحة، وأسرعت الخطى نحو تحقيقها، ولذلك فإن الإتفاق السوفيتى الأمريكى على إستقلال الدول الإفريقية كان يخفى سعى الطرفين لإدخال هذه الدول فى معسكراتهما. وقد إنقسمت الدول الإفريقية بالفعل فور إستقلالها إلى

شرق وغرب منذ الخمسينات، ولعلنا نذكر مأساة الكونغو ٦٠ـ١٩٦٤ وهى المثل الأشهر لصراع الحرب الباردة، وبلغت المأساة حداً صارخاً عندما كان لومومبا رئيس الوزراء مدعوماً من موسكو بينما يؤيد الغرب كازافوبو رئيس الجمهورية، وإنتهى الأمر إلى إغتيال الغرب للومومبا فى سجنه، وعجزت القوات الدولية- التى إعتبرت موسكو والدول الموالية لها فى إفريقيا مثل مصر إنتصاراً للشرعية والإستقرار- عن رتق النظام السياسى فى الكونغو فى أولى حلقات مأساتها، فإذا كانت قد ساعدت فى مقاومة حركات الإنفصال فى الكونغو، فإن الموقف قد تدهور إلى حرب أهلية واسعة إنتهت بسيطرة موبوتو، وكانت تلك بداية فصول مأساة الكونغو وغيرها من دول إفريقية كثيرة لم تبرأ منها حتى الآن. فى هذه الظروف العاصفة وبينما القارة منقسمة إلى تيارات بسبب الحرب الباردة، نشأت منظمة الوحدة الإفريقية لتكون الوسط المعتدل الذى يجذب إليه الإتجاهات الشاردة .والحق أن تعدد التيارات المتصارعة، وإرتفاع وتيرة القومية الإفريقية بوصفها أحد سبل الخلاص من التبعية والإنقسام القارى قد إنعكس حتى بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية فى إنتشار ملحوظ لمنظمات فرعية حكومية بلغ عددها عام ١٩٦٩ (٢٩) منظمة، ثلاثة ذات طابع سياسى خالص، وستة ذات وظائف إقتصادية، وإثنتان لأهداف متنوعة، بالضافة الى (١٨) منظمة تسعى الي تحقيق أهداف اجتماعية وفنية ذات نفع عام وفى عام ١٩٨٠ إرتفع العدد من (٢٩) إلى (٤٩) منظمة دولية حكومية إرتفع بينها عدد المنظمات الإقتصاديـــة من ستة إلى (٢٦) منظمة بين عامى ٦٩ - ١٩٨٠. ويفسر البعض تزايد عدد المنظمات الإفريقية بأنه يظهر أن

المسائل السياسية والأمنية تحتل المرتبة الثانوية فى إهتمام الدول الإفريقية .أى أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت منذ البداية بحاجة إلى قوة سياسية أكبر stronger political teeth وتفسير ذلك أن معظم الدول الإفريقية كانت تعتمد على الدول غير الإفريقية شرقية وغربية لتحقيق أمنها وحمايتها حتى أن بعض الدول تعتمد فى إستقرار نظامها على قوات المرتزقة التى تستخدمها دول كبرى لتحقيق سياستها، أو الحاميات العسكرية للدول الإستعمارية [٣] .

كما يفسر ذلك باتجاه الدول الإفريقية إلى تجنب التورط فى قضايا داخلية ذات طبيعة سياسية حساسة، وقد يكون السبب كامناً فى الإقتناع داخل إفريقيا بالنظرية الوظيفية التى تعلى المصالح الإقتصادية والفنية على المصالح السياسية، على أن تكون الأولى مؤدية إلى خدمة الثانية على أساس أن العمل فى الأولى يخلو من الجدل والخلاف. وقد خلصت دراسة هامة فى علاقة منظمة الوحدة الإفريقية بهذه البيئة التى نشأت وعملت فيها، خاصة من زاوية انتشار المنظمات الحكومية غير السياسية على امتداد القارة، الا أن العلاقات الدولية الإفريقية تدور حول الدولة مما يعني أنه ما دامت منظمة الوحدة الإفريقية تخضع وتتبع نظام الدولة state system فهى تملك القوة الكافية لفرض حلول لمشاكل القارة على أعضائها، ولكن قد تكون تلك ميزة حتى لا تضيق الدول الأعضاء بها لو حازت القوة. وقد أصرت الدول الإفريقية على تجربة محاولاتها فى التسوية أولاً قبل اللجوء إلى الأمم المتحدة[٤].

ولا شك أن إختيار أديس أبابا مقراً لمنظمة الوحدة الإفريقية له دلالته حينذاك فى الوقت الذى كان فيه الإمبراطور هيلاسلاسى

إمبراطور أثيوبيا نموذجاً للإباء الإفريقي منذ صارعت بلاده إيطاليا وهزمتها في موقعة عدوة ١٨٩٥ فأعاد موسوليني الكرة عام٣٥-١٩٣٦ وتواطأت أوربا مع إيطاليا كلها معه .وقد أثرت الحرب الباردة على منظمة الوحدة الإفريقية بشدة في مجالات متعددة يمكن حصر أهمها فيما يلى [٥] :

١- أدى الانقسام السياسي والأيديولوجى فى إفريقيا إلى إنقسام إفريقيا بين المعسكرين مما ترتب عليه تفرق كلمة إفريقيا داخل المنظمة حول قضاياها الحيوية ولذلك لم تتوحد إفريقيا تماماً إلا على القضايا العامة التى لايكون الخلاف عليها حاداً بين واشنطن وموسكو .

٢- ترتب على هذا الانقسام إختلاف النظم الإفريقية فى الطابع الإقتصادي والإجتماعى والثقافى مما يجعل الوحدة والتنسيق بينها أشد صعوبة .

٣-من البديهى أن الإنقسام الأيديولوجى يعنى إنضمام الدول الإفريقية فى القضايا العالمية إلى معسكرات متصارعة، ويجعل توحد كلمة إفريقيا حول رؤية المصالح الإفريقية العليا أمراً عسيراً .

٤- يعنى الإنقسام والتحزب السياسى فى إفريقيا اضطراب التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإنعدام الرؤية الواضحة نحو إستراتيجية فعالة مما أثر على معدلات النمو وتفاقم المشاكل الإقتصادية وأعاق منظمة الوحدة الإفريقية عن وضع حلول ناجحة لهذه

المشاكـــل .

٥- أدى هذا الإنقسام إلى نشوء الصراعات بين الدول الإفريقية ونشوب الحروب الأهلية فيها وإستفحال العرقية .

وعلى الجملة أضافت الحرب الباردة تعقيدات جديدة للقضايا الإفريقية التقليدية [٦]فكيف أثرت هذه الآثار على منظمة الوحدة الإفريقية فى ضوء أهداف المنظمة ؟

إن نظرة سريعة على المادة الثانية من ميثاق المنظمة تكشف أن الحرب الباردة قد أثرت على مجمل هذه الأهداف .فهدف تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها منذ البداية كان ينظر إليه على أنه خلاص من الإنقسام الثقافى والتشرذم الأيديولوجى الذى كانت بوادره قد ظهرت ولم تكن بعد قد تفاقمـــت آثاره .أما الدفاع عن سيادتها وسلامـــة أراضيها وإستقلالها، فقد أصبح هدفاً نسبياً محضاً، فسيادة دولة وسلامة أراضيها فى ظل حكم شيوعى وتحالف مع كوبا أو موسكو تناقض دولاً أخرى تسير فى المعسكر الغربى. أما القضاء على الإستعمار فى إفريقيا بكافة صوره، فربما كان هذا هدفاً مشتركاً مفهوماً على أنه الإستعمار القديم التقليدى لأن صور الإستعمار الجديد أو النيوكولونيالية أصبحت أداة فى الحرب الباردة وأطلقت موسكو عليها الإمبريالية تمييزاً لها عن الإستعمار القديم colonialism وكانت الإمبريالية التى تشمل الولايات المتحدة أيضاً، تعنى صور الهيمنة وإستغلال موارد الدول والسيطرة على مقدراتها [٧] .ومثلما إلتبست أهداف المنظمة بسبب الحرب الباردة والإنشقاق العالمى وإشتداد تيارات هذه الحرب فى إفريقيا، غامت أيضاً مبادىء المنظمة مثل عدم التدخل فى الشئون

الداخلية وإحترام سيادة الدول .أما بعض المبادىء مثل التفاني المطلق في قضية التحرير التام فهو ينصب على التحرير من الأستعمار الاستيطاني أو العسكري [٨]. ومن تحصيل الحاصل أن يكون حظر النشاط الهدام من مبادىء المنظمة مادامت صفة النشاط البناء أو الهدام تتسم بدرجة عالية من الطابع النسبي في ظروف إنجرت فيها الدول الإفريقية إلى معسكرات متصارعة، مع إرتفاع حمى كل منهما لجذب أنصار كل منهما إلى الآخر. ويبدو أن المنظمة حاولت منذ قيامها التصدى للإنقلابات خاصة تلك التي تدبر من الخارج .ذلك أنها اعتبرت أن النشاط الهدام أو إثارة الفتنة هو احدى صور التدخل في الشئون الداخلية المحظورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة وقد أوضحت الأعمال التحضيرية أن إثارة الفتنة والنشاط الهدام وأعمال الاغتيال هي من صور التدخل المذموم في الشئون الداخلية ولكن كان يقصد بالنشاط الهدام على وجه التحديد تشجيع دولة على قيام انقلاب في دولة أخرى وقد واجهت المنظمة ذلك بأسلوبين الأول: هو عدم الاعتراف بحكومة قامت نتيجة لفتنة، والأسلوب الثاني: هو وضع ضوابط لمنع إثارة الفتنة وهو يستند إلى عدم تطبيق حق تقرير المصير على الأقليات. وقد اصدرت القمة الثانية عام ٦٥ قرارا شهيرا هو رقم ٢/٢٧ تضمن التفرقة بين خمس صور للفتنة التي تهدد الأمن الإفريقي. وربط منع الفتنة بوحدة أقاليم الدول الأعضاء [٩].ولعل ميثاق المنظمة وغيرها من المنظمات التي نشأت خلال مرحلة الاستقلال قد بالغ في تأكيد مفاهيم السيادة، والاستقلال كرد فعل على مهددات هذا الهدف الذي ظلت الدول الإفريقية تصبو اليه مهما كان شكليا أو رمزيا. وبلغ هذا

التأكيد حد المبالغة فيما نص عليه الميثاق[١٠] من أن < لكل دولة افريقية ذات سيادة الحق في العضوية>. وأن <الأستقلال من مظاهر التعبير عن السيـــادة > [١١] وتكرر ذكر الدول المستقلة ذات السيادة مـــرة أخرى [١٢] .

المبحث الثالث

منظمة الوحدة الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة بسبب إنهيار النظم الشيوعية وصعود الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى، حاولت إقامة نظام دولى جديد حددت له عدداً من الملامح واستعانت فى ذلك بالأمم المتحدة حتى تركت الانطباع بأن النظام المطلوب بعثه هو نظام الميثاق الذى تعطل بسبب ظهور نظام فعلى أقوى وهو نظام الحرب الباردة. ولذلك نرى- مع كثيرين- أن الفترة من ١٩٩٠ حتى السنوات الأخيرة من العقد الأخير من القرن العشرين كانت محاولة لإقامة نظام معين لم يقم وتعثرت محاولات إقامته لأسباب عديدة، ولكن ظهر جلياً عملية عالمية هى العولمة بدت للبعض خاصة فى الأوساط الأمريكية أنها نظام دولى جديد حل محل الحرب الباردة[١٣]، وعندنا أنه يجب التمييز بين مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومرحلة العولمة التى لا تزال ملامحها قائمة حتى كتابة هذه السطور. فمنذ عام ١٩٩٠ حتى ظهور العولمة بشكل واضح ومعترف به على الأقل منذ عام ٩٥-١٩٩٦، شهدت إفريقيا أمرين هامين :

الأول هو محاولة الغرب نشر الديمقراطية فى إفريقيا وما أحدثه ذلك من تداعيات وإخفاقات وتحديات [١٤]، والأمر الثانى هو انتشار العرقية بشكل مذهل حتى أصبحت أكبر التحديات للدولة الإفريقية [١٥]. وعندى أن قضية لوكربى هى من أهم سلبيات أثر مرحلة الغموض الدولى على العالم الثالث وإفريقيا، حيث استخدمت الأمم المتحدة بشكل

يخالف أحكام ميثاقها، كما أن تفكك نظام الأبارتهيد في جنوب إفريقيا وإنشاء نظام ديموقراطي منفتح لاعرقي، وإستقلال ناميبيا من أهم ايجابيات وتفاعلات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.وقد أدى انتهاء الحرب الباردة في إفريقيا إلى عدد هائل من الآثار على القارة، ومركزها الدولي، وعلى منظمة الوحدة الإفريقية، بشكل خاص نورد أهمها فيما يلي:

١- إصرار الغرب على تحويل إفريقيا إلى النظم الديمقراطية[١٦]، وتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات السوق .وقد أدى ذلك إلى صدام بين القوى المستفيدة من التحول الديمقراطي وبين القوى المناوئة له وخاصة المؤسسة العسكرية، ولذلك شهدت هذه الفترة عدداً كبيراً من الانقلابات العسكرية التي أعقبت تجارب ديمقراطية فاشلة .

٢- انشغلت القارة الإفريقية بالمشكلة العرقية التي ظهرت بشكل ملح مما أدى إلى التساؤل عن العلاقة بين ظهور المشكلة العرقية على هذا النحو وبين انتهاء الحرب الباردة .وقد سبق لنا أن عالجنا هذه المسألة في دراسة صدرت عن سلسلة <كراسات استراتيجية > التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٩٧، وانتهينا إلى التعرف على بعض جوانب العلاقة بين العرقية وانتهاء الحرب الباردة[١٧]. ذلك أن انتهاء الحرب الباردة لم يكن سببا في نشأة العرقية، ولكنه كان بيئة صالحة ظهرت فيها ثمرة مرحلة الحرب الباردة نفسها. ذلك أن الغرب- كان ضمن حملته ضد النظم الشيوعية قد إهتم باختراق المجتمعات الشيوعية-

من منظورحقوق الانسان، وأهمها الحق في الحرية، وعلى رأسها الحرية السياسية والحرية الدينية .ومعنى ذلك أن حق تقرير المصير السياسي والديني والقومي قد انتقل الى جيل جديد من خلال الحرب الباردة، بعد أن كان الجيل الأول هو التحرر من الأستعمار، و الجيل الثاني هو التحرر من النظم العنصرية، والجيل الثالث الذي نحن بصدده، هو التحرر من النظم الشمولية والديكتاتورية.

وعندما انتهت الحرب الباردة عقب اختفاء النظم الشيوعية، سرت هذه الموجة إلى إفريقيا؛ أيقظت الأقليات العرقية على واقع جديد يبشر بحقهم فى قيام كيان سياسى لهم داخل الدولة .فإذا أضفنا إلى ذلك وبسبب عدد من الضغوط ضعفت الدولة لصالح قوى داخلية ودولية، فضلاً عن أن هذه الدولة قد أنهكت بسبب الفساد وسوء الإدارة والإختراقات الأيديولوجية والتقلبات السياسية، اتضح لنا ذلك التقابل المخيف بين العرقية المتوثبة والدولة الضعيفة Statism[١٨] (ظاهرة الدولة) غير أن من تقاليد النظام الإقليمى الإفريقي هو المحافظة على الدول فى مواجهة التمزقات العرقية والانفصالية والإقليمية، مما جعل السياسة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية تناقض النعرات العرقية الجديدة[١٩].

٣- إرتبطت مرحلة انتهاء الحرب الباردة ببداية ظهور أزمة المنظمات الدولية[٢٠]. فالمعلوم أن المنظمات الدولية أداة من أدوات إدارة العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أن دور منظمة الوحدة الإفريقية قد إنحسر خلال هذه المرحلة، خلافاً لما كان يعتقد من أن الإنقسام الأيديولوجي وتيارات الحرب الباردة التى أثرت على المنظمات

الدولية كان يمكن أن يؤدى غيابها إلى إنتعاش وإزدهار دور هذه المنظمات [٢١].

٤- وإذا كانت المنظمة الإفريقية قد إنشغلت بعض الوقت بتطور الصراع العربى الإسرائيلى، فإنها قد تخففت من هذا الصراع فى النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام .ثم إعلان المبدأ الفلسطينى الاسرائيلى عام ١٩٩٣ وعلى الجانب الآخر فإن تجاوز واشنطن إستخدام الأمم المتحدة خارج إطار الميثاق قد ألقى بأعباء إضافية علي منظمة الوحدة الإفريقية وبشكل خاص قضية لوكربى. ومعنى ذلك أن القضايا العربية لم تتوقف عن أن تكون الشاغل الأكبر للمنظمة الإفريقية حتى فى غيبة التعاون العربى الأفريقى الفعلى. فإذا كانت الثمانينات قد مزقت المنظمة الإفريقية بسبب قضية الصحراء الغربية، وأدت إلى إنقسام القارة إنقساماً متأثراً بالحرب الباردة إلى قسمين متساويين بين الجزائر الليبرالية والمغرب التقليدية، فقد كانت إحدى التبعات أحيانا تعذر انعقاد بعض دورات القمة والمؤتمرات الوزارية وإنسحاب المغرب منذ قبول جمهورية الصحراء عام ١٩٨١ عضواً فى المنظمة وقد إنتصرت منظمة الوحدة الإفريقية لمصر فى مواجهة القطيعة العربية من ٧٩-١٩٩٠ ولمنظمة التحرير ضد اسرائيل وللجزائر ضد المغرب فى قضية الصحراء، ولليبيا ضد الولايات المتحدة فى قضية لوكربى.

المبحث الرابع

منظمة الوحدة الإفريقية من الحرب الباردة الى العولمة

تشمل هذة المرحلة السنوات القليلة منذ ١٩٩٧ على الأقل عندما ظهرت ملامح العولمة بشكل إكثر وضوحاً .ونناقش فى هذه النقطة أمرين: الأمر الأول، العولمة بوصفها نظاماً دولياً جديداً، والأمر الثانى، أثر العولمة على منظمة الوحدة الإفريقية. فقد تزعم بعض الصحفيين والمفكرين الأمريكيين فكرة أن العولمة هى ذلك النظام الدولى الذى حل محل نظام الحرب الباردة على أساس أن واشنطن هى المصدر الرئيسى لتيارات العولمة بما تملكه من قدرات هائلة فى المجالات الإقتصادية والتجارية وتكنولوجيا وسائل الاتصال التى أحدثت ثورة المعلومات، بالإضافة إلى القوى العلمية والمالية والعسكرية ونجاحها فى ترجمة القوى المختلفة إلى نفوذ سياسي على إتساع المعمورة، ومن المعلوم أن نظام العولمة المقترح يعنى أن دولة المركز تسيطر على دول الأطراف بقدر ما تتفوق على هذه الدول فى مظاهر العولمة، لأن دول المركز تملك ببساطة التأثير على دول الأطراف من خلال القدرات التى تبرز الدول الأخرى فيها. وعلى سبيل المثال، فإن السياسات النقدية والمالية الأمريكية، ومؤشرات البورصة فى نيويورك يمكن أن تؤثر على مجمل الأوضاع الإقتصادية الدولية، بل أن القرارات المتعلقة بالاستثمارات أو ميزان المدفوعات الأمريكى يمكن أن تؤثر على كل الأسواق المالية فى ساعات .ولكننا نرى أن العولمة عملية Process ، وليست نظاماً، وأن الدول تتأثر بمظاهر العولمة بقدر صلابة نظمها الإقتصادية والثقافية

والسياسية، ولذلك لا يمكن إعتبار العولمة نظاماً دولياً لعدة أسباب أهمها: أن العولمة لا تستجيب لتعريف النظام الدولي الذى يشترط لقيامه أن يكون له أطراف وعلاقات بين هذه الأطراف وقواعد للتفاعل الذى يشكل بيئة العلاقات بين هذه الأطراف تماما على النحو الذى كان سائداً فى نظام الحرب الباردة .وكان يمكن أن ينشأ نظام جديد لو صدقت النوايا الأمريكية فى إحياء نظام ميثاق الأمم المتحدة، الذى تجمد تطبيقه قرابة ٤٥ عاماً بسبب ظهور الحرب الباردة .ومن أسباب عدم إعترافنا بأن العولمة نظام دولي وأن واشنطن أو أى دولة من دول المركز كانت دائماً تؤثر على الدول الأطراف بوسائل مختلفة، ولكن الفارق بين الماضى والحاضر فى هذه النقطه هو أن سرعة نقل المعلومات وكمية المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار أمر لم تعرفه البشرية من قبل، مما أنشأ ثقافة ونسقاً جديدين من أدوات القرار السياسى، فأصبح لدينا دول رمزية Virtual States أواقتصاد رمزى أوغيره [٢٢] ومع ذلك، قدرت واشنطن أن قدراتها الفائقة في عملية العولمة يمكن أن تفقد مفعولها إذا لم تترجم إلى نفوذ سياسى مناسب .والدليل على ذلك أن التفجيرات التى أصابت أبراج مركز التجارة العالمى فى نيويورك ومبنى البنتاجون يوم ١١/ سبتمبر ٢٠٠١ قد شجعت واشنطن على الإلتفاف حول نظام العولمة واستخدامه لتطويع القدرات السياسية فى النظام الدولى الجديد وفرض الهيمنة الأمريكية على بقاع العالم تحت ستار مكافحة الإرهاب وهذا هو المعنى الذي يقصده الساسة الأمريكيون عندما يؤكدون أن مكافحة الأرهاب عملية ستستغرق وقتا طويلا مما يدفع الى الاعتقاد بأن العولمة التي عجزت عن أن تقيم نظاما دوليا جديدا يمكن

أن تقيم الأن أساسا قويا لانشاء مثل هذا النظام. أما أثر العولمة على منظمة الوحدة الإفريقية، فيمكن أن يستنتج فى سياق أثر العولمة على كافة المنظمات الدولية، حيث نشأت مؤسسات جديدة لها وظائف مستحدثة لتاكيد العولمة، وتركت هامشاً صغيراً لحركة المنظمات الإقليمية فى مواجهة إكتساح العولمة ونعنى بمنظمات ومؤسسات العولمة أدوات ثورة التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات، ثم أدوات ثورة تكنولوجيا نقل المعلومات، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية .فمن المعلوم أن العولمة قد أضافت أعباء جديدة على منظمة الوحدة الإفريقية، وأهمها انحسار نصيب إفريقيا فى التجارة العالمية، مقابل إرتفاع الأرباح التى تجنيها الشركات العابرة للقارات، وهى من أهم هيئات العولمة- من الثروات الإفريقية ومساعدة هذه الشركات على استمرار الحروب الأهلية، كل ذلك وضع منظمة الوحدة الإفريقية فى حرج شديد. ومن ناحية أخرى، فإن المشكلات الاقتصادية التى تواجهه القارة فى الداخل والخارج، وإستمرار تدهور إقتصادياتها بالخارج، وخاصة فى عصر العولمة، قد جعل فرص التعاون الاقتصادى بين دول القارة محدوداً، ولكنه دفع من ناحية أخرى الكثيرين إلى إلتماس النجاة من هذا المأزق فى التوحد الإفريقي، وهو عندنا أمل لا تبرره كثيرا معطيات الواقع وهدف يجب ألا تفتر عزائم الدول الإفريقية فى السعى إليه.